213.com • 213 نجاح • najah213.com • 213 نجاح • najah213.com • 213 نجاح

213 نجاح · najah213.com

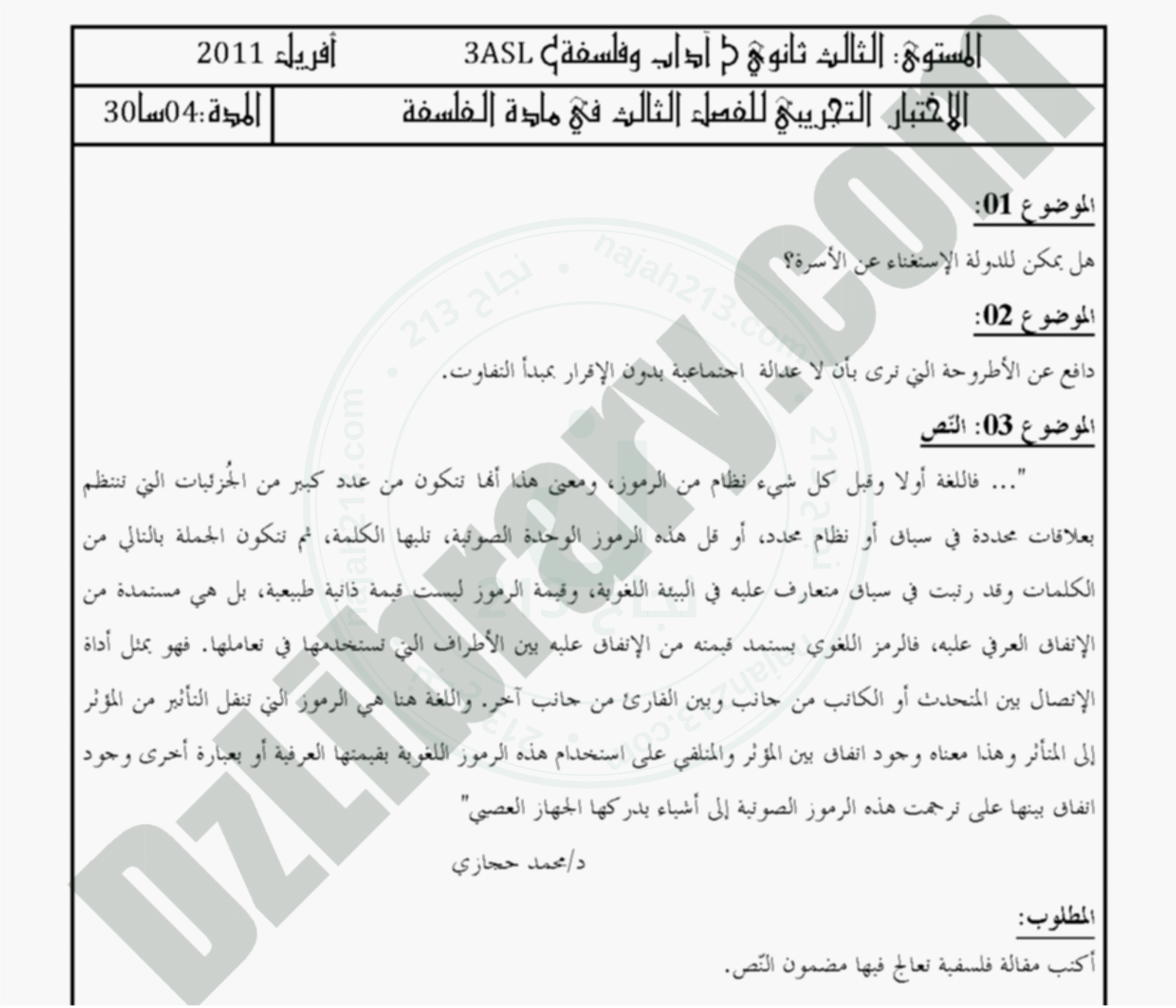

المستوى: الثالث ثانوي آداب وفلسفة 3ASL	أفريل 2011
الاختبار التجريبي للفصل الثالث في مادة الفلسفة	المدة: 04سا30

الموضوع 01:

هل يمكن للدولة الإستغناء عن الأسرة؟

الموضوع 02:

دافع عن الأطروحة التي ترى بأن لا عدالة اجتماعية بدون الإقرار بمبدأ التفاوت.

الموضوع 03: النّص

"... فاللغة أولا وقبل كل شيء نظام من الرموز، ومعنى هذا أنها تتكون من عدد كبير من الجُزئيات التي تنتظم بعلاقات محددة في سياق أو نظام محدد، أو قل هذه الرموز الوحدة الصوتية، تليها الكلمة، ثم تتكون الجملة بالتالي من الكلمات وقد رتبت في سياق متعارف عليه في البيئة اللغوية، وقيمة الرموز ليست قيمة ذاتية طبيعية، بل هي مستمدة من الإتفاق العرفي عليه، فالرمز اللغوي يستمد قيمته من الإتفاق عليه بين الأطراف التي تستخدمها في تعاملها. فهو يمثل أداة الإتصال بين المتحدث أو الكاتب من جانب وبين القارئ من جانب آخر. واللغة هنا هي الرموز التي تنقل التأثير من المؤثر إلى المتأثر وهذا معناه وجود اتفاق بين المؤثر والمتلقي على استخدام هذه الرموز اللغوية بقيمتها العرفية أو بعبارة أخرى وجود اتفاق بينهما على ترجمة هذه الرموز الصوتية إلى أشياء يدركها الجهاز العصبي"

د/محمد حجازي

المطلوب:

أكتب مقالة فلسفية تعالج فيها مضمون النّص.

DzLibrary.com

فروض واختبارات مع الحلول لكل المستويات — مجاناً

najah213.com

تصحيح اختبار التجريبي للفصل الثالث في مادة الفلسفة

المستوى: **3ASL**

الموضوع 01:

هل يمكن للدولة الإستغناء عن الأسرة؟

إن الأسرة من أقدم المؤسسات الإجتماعية وأشدها تأثيرا في حياة الأفراد تتكون من الأب والأم وأطفالهما تقوم بوظائف مختلفة في المجتمع، والدولة هي الأخرى من أقوى النظم والمؤسسات الإجتماعية التي عرفها الإنسان وهي كيان سياسي يتحدد وجوده بوجود شعب معين يسكن أقليما بصفة دائمة وسلطة سياسية تتمتع بالسيادة ولكل من هذين التنظيمين وظائفه الخاصة التي أوكلت إليه ضمن النسق الإجتماعي العام، غير أن التطور الذي طرأ على مستوى الحياة الإجتماعية للإنسان أدى إلى فقدان الأسرة للكثير من وظائفها، وصارت من الوظائف التي تقوم بها الدولة، فهل معنى هذا أن وجود الأسرة أصبح غير ضروري وأن الدولة لم تعد بحاجة إليها؟

لقد اعتقد الكثير من الفلاسفة والمفكرين أن الأسرة مؤسسة غير ضرورية وهي في طريقها إلى الزوال في الوقت الذي اتسعت فيه وظائف الدولة داخل المجتمع والتي كانت من الوظائف التي تقوم بها الأسرة، و لم يعد لهذه الأخيرة دور في المجتمع فالوظيفة البيولوجية والتناسلية ليس وجود الأسرة شرطا ضروريا للقيام بهما. كما أن الوظيفة التربوية تقوم بها الأسرة بشكل سلبي وهي غرس الأخلاق الأنانية في الأطفال، بل كثيرا ما كانت واجبات الفرد تجاه الأسرة تتعارض مع واجباته تجاه الدولة فقد رأى **أفلاطون** أنه لكي ينشأ الأطفال على الإخلاص للدولة وخدمتها يجب أن تربيهم حاضنات تعينهم الدولة ولا يجب أن يتربوا في أحضان أمهاتهم.

كما أن الوظيفة الإقتصادية لم تعد من اختصاص الأسرة وكنتيجة لهذه الأسباب فإن الأسرة لا تربي الأطفال بشكل يجعلهم ينسجمون داخل المجتمع ويؤدون وظائفهم أدوارهم وواجباتهم تجاه الدولة عندما يصيرون كبارا. فقد رأى **الماركسيون المتطرفون** أن الأسرة إطار مشجع لبقاء الملكية الفردية والتي لا يمكن أن تتحقق العدالة إلا بزوال الأسرة لتزول الملكية الفرية، ورأى **باكونين** أن الأسرة مؤسسة عاطفية كانت نتيجة نسق أخلاقي لمجتمع قائم على الإستغلال، ورأى " **أندري جيد**" أن الأسرة سجن اجتماعي يقضي على فردانية الفرد. إن الأسرة تعيق تفتح شخصية الفرد قال " **أندري جيد**" "أيتها الأسرة أكرهك منزل مغلق، أبواب موصدة وامتلاك غيور للسعادة". وإذن فوظائف الأسرة التربوية تتعارض مع الأهداف التي تصبوا الدولة إلى تحقيقها وهي تربية أفراد صالحين يضحون من أجل وجود الدولة واستمرارها واستقرارها.

لكن هذه الدعوات أقل ما يقال عنها أنها فوضوية إذ لا يوجود دليل واقعي يؤكد على أن التخلي عن الأسرة يجعل الدولة تقوم بوظيفتها تجاه الأطفال بشكل جيد بل العكس هو ما نلاحظه في المجتمعات التي بدأت فيها الخلية الأسرية في الإنحلال.

إن الأسرة مؤسسة اجتماعية ضرورية لا يصلح المجتمع ويستقيم إلا بها ولأهميتها جعلت علماء المجتمع في العصر الحديث يولونها أهمية، فهي تعتبر مصدر الأخلاق وتهذيب السلوك وهي التي تزود المجتمع بأفراد صالحين، إنها مؤسسة ضرورية تحتمها طبيعة الإنسان ذاته وهذا ما يراه كل من " **دور كايم**" و " غ**وستدورف**" و" **لوبلاي**"، إنها ضرورية بوظائفها.

الوظيفة البيولوجية: التخلي عن الأسرة يؤدي إلى الحياة البوهمية بمخاطرها على المجتمع والدولة. إذ يصير المجتمع الإنساني حيواني ولنا أن نتصور غياب الأسرة وأثره السلبي.

الوظيفة التناسلية التخلي عن الأسرة يؤدي إلى سوء تنظيم النسل ومراقبته والإعتناء به.

الوظيفة التربوية: التخلي عن الأسرة يحرم الأفراد من التنشئة الإجتماعية السليمة لأن:

أولا: طفل الإنسان هو أحوج الكائنات الحية إلى الرعاية والتربية وثانيا لأن طفولته أطول طفولة مما يجعل الأمومة والأبوة أمرا ضروريا بالنسبة له، وثالثا لأن التربية بجميع أشكالها تقوم على التربية العاطفية وهذه الأخيرة لا يمكن توفرها إلا داخل الأسرة لذلك يقول " **دوركايم**" في الأسرة وحدها نتذوق حلاوة الحياة مع من نحبهم وعذوبة حب من نعيش معهم" يقول " **أوجيست كونت**": إن المجتمع الإنساني يتكون من الأسر لا من الأفراد " فكما أن المساحة الهندسية لا تنحل إلى خطوط أو خط من النقاط كذلك المجتمع البشري لا ينحل إلى أفراد" وبالتالي فإن وجود الأسرة ضروري لوجود الدولة حتى تقوم هذه الأخيرة بوظائفها ولا يوجد تعارض بينهما، لأن الأسرة تنمي الأفراد على الأخلاق ومحبة الوطن وهذا ما تصبو إليه الدولة ثم أن غياب الأسرة لا يساعد على التربية النفسية والأخلاقية السليمة مما يحافظ على توازن المجتمع والدولة. ولا يمكن لأية مؤسسة في الدولة أن تعوض الأسرة غير أن سلطة الأسرة المتزايدة قد تعوق تفتح شخصية الفرد وإذن فالأسرة مؤسسة ضرورية لا بد من وجودها لتكوين مجتمع سليم ودولة مستقرة إلا أن تحديد وظائف هذه الخلية أمر لا يقل ضرورة، فهناك وظائف أصبحت تقوم بها مؤسسات أخرى غير الأسرة وهذا ما يبرر القول " كلما فقدت الأسرة من وظائفها القديمة كلما وجدت وظيفتها الحقيقية ألا وهي التربية إذن لا يمكن للدولة أن تستغني عن الأسرة لدورها التربوي خاصة.

الموضوع 02:

دافع عن الأطروحة التي ترى بأن لا عدالة اجتماعية بدون الإقرار بمبدأ التفاوت.

الطريقة استقصاء بالوضع.

المقدمة: العدالة الإجتماعية قيمة أخلاقية ومطلب إنساني واجتماعي لا تستقيم الحياة البشرية إلا بها، لكن الفلاسفة الذين بحثوا فيها وإن اتفقوا على ضرورتها إلا أنهم اختلفوا في كيفية تطبيقها فإذ كان البعض يؤسسها على التفاوت، فإن البعض الآخر يرى أنها تتحقق بالمساواة، فكيف يمكننا إثبات سلامة الطرح الّذي يرى أنه لا يمكن تحقيق العدالة إلا بمراعاة مبدأ التفاوت الموجود بين النّاس؟

التوسيع: عرض منطق الأطروحة: مراعاة مبدأ التفاوت يؤسس لعدالة اجتماعية اعتقد الكثير من الفلاسفة من أمثال أفلاطون وأرسطو وأنصار الفكر الليبرالي الحديث أن التفاوت بين الناس أمر طبيعي وعليه فإن مراعاته في توزيع الحقوق والواجبات يمكن من إعطاء كل ذي حق حقه وهو ما تنشده العدالة كقيمة أخلاقية وكفضيلة فالتفاوت الطبقي داخل المجتمع ليس ظلما وأي إخلال بمبدأ التفاوت هو إخلال بمبدأ العدالة.

الدفاع عن الأطروحة: إن تأسيس عدالة على التفاوت طرح عملي واقعي فضلا عن كونه ينسجم مع طبيعة البشر.

إذ كيف نسوي بين الناس وقد فرقت الطبيعة بينهم، فلو كان الناس يشكلون نموذجا واحدا متجانسا كانت العدالة هي المساواة لكن مادام الناس يختلفون في قدراتهم العقلية والجسمية كما يختلفون في الجهد المبذول أي أن ملكات الناس ليست واحدة وإرادتهم في العمل هي الأخرى متفاوتة.

إن احترام التفاوت يؤدي إلى تطبيق مبدأ الكفاءة والإنحقاق ويحقق العدالة في الجهد والجزاء.

ولذلك رأى الليبراليون أن مراعاة التفاوت ضروري لأنه يبعث على الجهد ويخلق روح التنافس ويمكن كل فرد من إبراز مواهبه وقدراته وإبداعا عن طريق الفكر، لذلك رأى أرسطو أن العدالة التوزيعية تقتضي اللامساواة ويجب أن يعطي للإنسان حسب ما يقدمه.

إن الناس ليسوا كلهم مؤهلين للقيام بنفس الواجبات وأداء نفس الأدوار داخل النسق الإجتماعي لذلك فإن توزيع الوظائف يكون حسب كفاءة المواطن وجدارته وما دام أفراد المجتمع ليسوا مؤهلين للعب نفس الأدوار والقيام بنفس الواجبات فإنه المنطقي أن لا يأخذوا نفس الحقوق.

نقد خصوم الأطروحة: إن المعارضين لهذا الطرح هم الفلاسفة الذين لا يميزون بين مفهوم العدالة ومفهوم المساواة وأن تجسيد عدالة اجتماعية حقيقية في نظرهم يمرُّ حتما عبر المساواة الكاملة بين جميع أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات وفي كل أمر وهؤلاء هم فلاسفة الفكر الإشتراكي بزعامة كارل ماركس ومن سار على أفكاره وفلسفته وكذلك فلاسفة القانون الطبيعي وأنصار نظرية العقد الإجتماعي، فهؤلاء كلهم يتفقون على أن الناس متساوون بالولادة من حيث طبيعتهم البشرية لهم نفس الحقوق الطبيعية ونتج عن ذلك أن يكونوا متساويين من حيث حقوقهم الإجتماعية ولا يكون ذلك إلا ...إليهم ككائنات إنسانية تستحق نفس المعاملة فهم يرون أن ما نلاحظه من تفاوت بين النّاس هو وليد ظروف معينة ولا دخل لإرادتهم فيها. فهذا ماركس يقرأ أن العدالة لا تكون إلا بإلغاء كافة التفاوتات الطبيعية الإجتماعية القائمة على نظام اجتماعي استغلالي لأن المجتمع الطبيعي البدائي كان مجتمعا لا طبقيا ولما تغيرت الظروف المادية المرتبطة بعلاقات العمل المادية أدت إلى انقسام المجتمع إلى طبقة مالكة وطبقة غير مالكة. إلا أن هذا الموقف يمكن نقده بسهولة فهو على المستوى النظري يبدوا مقبولا لكننا عندما نتجه صوب الواقع نجده فكرة وهمية خيالية لا تراعي الواقع ... إذ أن فكرة المساواة التي يدعيها هؤلاء تصطدم باللامساواة كحقيقة وكواقع ملموس بدليل فشل النظام الإشتراكي في العصر الحديث وتراجعه فاسحا المجال للاقتصاد الليبرالي الذي يسير نحو العولمة.

إن الدعوة إلى المساواة هي دعوة إلى الجمود والكسل وقتل روح الإبداع والمبادرة وما يترتب عنها من لامبالاة ما دامت حقوق الجميع مضمونة.

إن تأسيس عدالة قائمة على المساواة يتناق مع روح العدل- فهي فكرة أخلاقية عاطفية أكثر منها فكرة قائمة على منطق العقل.

الخاتمة:

من خلال التحليل نستنتج أن الأطروحة القائلة بأن لا عدالة دون مرعاة مبدأ التفاوت صحيحة وهي جديرة بأن ندافع عنها ونأخذها ورفض الطرح القائل بالمساواة.

الموضوع 03: النّص

المحاور	عناصر الإجابة	العلامة
إثارة	الإنطلاق من الإعتقاد الشائع أن علاقة الدال بالمدلول علاقة طبيعية اختلاف المفكرون والفلاسفة حول هذه القضية ذلك ما دفع الدكتور محمد حجازي إلى التطرق إلى الموضوع والإجابة على المشكلة التالية: ما هي طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول؟ هل هي ذاتية ضرورية أم اعتباطية تعسفية؟	04ن
محاولة حل المشكلة	1-موقف صاحب النص: الأطروحة- العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية تعسفية والعبارة الدالة على ذلك في النص: "... وقيمة الرموز ليست طبيعية ذاتية بل هي مستمدة من الإتفاق العرفي عليه..." 2-الحجج: هي نظام بين الرموز توجد علاقة محددة بين جزيئاتها تمثل أداة اتصال بين المؤثر والمتلقي. مثال: اللغة الأمازيغية- أداة اتصال بين المتحدث أو الكاتب من جانب وبين المستمع والقارئ من جانب آخر. الصياغة المنطقية: إذا كانت تؤدي رسالة بين مؤثر ومتلقي وهذا يعني أن هناك اتفاق على استخدام رموز لغوية معينة. لكن وظيفة اللغة تحقيق الإتصال والتواصل. إذن هناك اتفاق بين مستعملي رموزها فالعلاقة بين الدال والمدلول عرفية اعتباطية. 3-النقد والتقويم: تأييد -دي سوير- وبير جاني لهذا الموقف. يرى اللغويون وأفلاطون: أن كل رمز لغوي يقابله مباشرة المعنى الدال عليه. تأسيس الرأي الشخصي. أن العلاقة تحكمية اعتباطية. مدى الإندماج مع معطيات التحليل.	12ن
حل المشكلة	مدى اندماج الخاتمة مع التحليل. التأكيد على أن العلاقة اعتباطية وتاريخ الإنسانية يثبت ذلك.	04ن